Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis of the impact of digital banking transformation in Iraq according to the Sustainable Development Goals 2030, with reference to the National Development Plan 2024-2028

Mostafa Mohamed Ibrahim*[A], Ibrahim Ahmed Abd [B], Suhayb Obaid Issa [C]

[A] Economic researcher

[B] College of Administration and Economics/Maysan University

[C] The Central Bank of Iraq

Keywords:
Digitalization of banking transactions, sustainable development goals, digital banks, sustainable development indicators, digital banking indicators.

Article history:

Received	16 Jan. 2025
Accepted	23 Jan. 2025
Available online	25 Jun. 2025

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mostafa Mohamed Ibrahim
Economic researcher

Abstract: The research aims to analyze the digitization of banking transactions in Iraq in accordance with the Sustainable Development Goals 2030, with a focus on the National Development Plan. The results showed a clear disparity in the adoption rates of digital banking services between Iraqi governorates, as a result of the disparity in technological infrastructure, weak cybersecurity, and low level of digital awareness, which poses a challenge to achieving the sustainable development goals, especially enhancing financial inclusion and reducing economic disparities. Despite these challenges, digital banking services have contributed to enhancing financial access, especially in remote and deprived areas, which supports the achievement of innovation and comprehensive infrastructure. The data showed sharp monthly fluctuations in the rates of use of digital services, indicating the absence of sustainable marketing and incentive strategies. The research came out with several recommendations, including strengthening the digital infrastructure and linking it to the sustainable development goals, with the development of advanced cybersecurity systems to enhance confidence in digital transactions. The research also emphasizes that sustainable digital transformation constitutes a fundamental pillar for supporting economic and social stability, enhancing financial inclusion, and achieving comprehensive development in line with Iraq's future vision and the 2030 Sustainable Development Goals.

تحليل أثر التحول المصرفي الرقمي في العراق وفق أهداف التنمية المستدامة 2030 مع الإشارة إلى خطة التنمية الوطنية 2024-2028

مصطفى محمد إبراهيم
باحث اقتصادي

ابراهيم احمد عبد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة ميسان

صهيب عبيد عيسى
البنك المركزي العراقي

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل رقمنة التعاملات المصرفية في العراق على وفق أهداف التنمية المستدامة 2030، مع التركيز على خطة التنمية الوطنية. أظهرت النتائج عن تفاوت واضح في معدلات تبني الخدمات المصرفية الرقمية بين المحافظات العراقية، نتيجة التباين في البنية التحتية التكنولوجية، وضعف الأمان السيبراني، وانخفاض مستوى الوعي الرقمي مما يشكل تحدياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تعزيز الشمول المالي وتقليل التفاوتات الاقتصادية وعلى الرغم من هذه التحديات، ساهمت الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز الوصول المالي، لاسيما في المناطق النائية والمحرومة، مما يدعم تحقيق الابتكار والبنية التحتية الشاملة، وأوضحت البيانات تقلبات شهرية حادة في معدلات استخدام الخدمات الرقمية، مما يشير إلى غياب استراتيجيات تسويقية وتحفيزية مستدامة وخرج البحث بتوصيات عدة منها تعزيز البنية التحتية الرقمية وربطها بأهداف التنمية المستدامة، مع تطوير أنظمة أمان سيبراني متقدمة لتعزيز الثقة بالتعاملات الرقمية، وأيضاً يؤكد البحث على أن التحول الرقمي المستدام يشكل ركيزة أساسية لدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الشمول المالي، وتحقيق التنمية الشاملة بما يتماشى مع رؤية العراق المستقبلية وأهداف التنمية المستدامة 2030.

الكلمات المفتاحية: رقمنة التعاملات المصرفية، أهداف التنمية المستدامة، المصارف الرقمية، مؤشرات التنمية المستدامة، مؤشرات المصارف الرقمية.

المقدمة

يُعد التحول الرقمي ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو في الخدمات المصرفية، إذ يسهم في تقديم تجربة استثنائية للزبائن من خلال استثمار التقنيات المتطورة لتحسين العمليات التشغيلية ورفع جودة الخدمات المقدمة. ويتيح هذا التحول إلى تنفيذ المعاملات المصرفية بشكل فوري مما يوفر للزبائن إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة التي تعد شريكاً اساسياً لبناء مستقبل أفضل وواعد من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية كوسيلة لتحقيق الاستدامة كما يمكن للدول والمؤسسات تحقيق (نمو اقتصادي شامل، حماية البيئة، وتعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات) مما يجعل هذه الشراكة محركًا رئيسا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في العراق ورقمنة التعاملات المصرفية جزءاً من الثورة التكنولوجية التي شملت تقنيات الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة مما أحدث تغييرات جذرية في تقديم الخدمات المالية مثل المدفوعات، الادخار والاقتراض كما برزت المنافسة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية، ولاسيما في ظل الاعتماد المتزايد على العملات الرقمية والتمويل الإلكتروني إذ يتجه التحول الرقمي في البنوك نحو مرحلة أكثر تطورًا تتمثل في أتمتة العديد من العمليات الروتينية باستخدام الروبوتات مما يسمح بإعادة توجيه الموارد البشرية نحو مهام أكثر تعقيدًا وإبداعًا. كما يُسخر الذكاء

الاصطناعي لتحليل البيانات، التنبؤ بسلوك الزبائن تقييم المخاطر وتصميم منتجات مخصصة تلبي احتياجات المستخدمين أما المنهجية العلمية كالآتي:

اولاً. مشكلة البحث: تمثلت مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

1. هل ستفعل المصارف الرقمية في العراق وبالوقت ذاته هنالك عدم ثقة في المصارف؟
2. ماهي المنتجات المصرفية الرقمية التي تستطيع المصارف تقديمها في العراق؟
3. لماذا العلاقة ضعيفة بين المصرف الرقمي والوعي المصرفي في العراق؟

ثانياً. أهمية البحث: يركز البحث إلى تحليل مؤشرات المصرف الرقمي ومؤشرات الوعي المصرفي في العراق في ظل بيئة مصرفية حديثة ولاسيما مدة التحليل من 2021-2024 شهرياً.

ثالثاً: هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان الآتي:

1. ايجاد علاقة متناغمة بين المصرف الرقمي وزيادة الوعي المصرفي في ظل مواكبة التطورات المصرفية من خدمات الكترونية.
2. بيان التعليمات والضوابط الخاصة بالمصرف الرقمي والمعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي.
3. ايضاح عدد المصارف الرقمية في العراق حالياً من خلال الرخص الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي.
4. تفسير النتائج من خلال البيانات التي يتم التطرق لها البحث للمدة 2021-2024.

رابعاً. فرضية البحث:

الفرضية الصفرية: وجود أثر ذو دلالة احصائية بين التعاملات المصرفية الالكترونية ومؤشرات التنمية المستدامة اجندة 2030

الفرضية البديلة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التعاملات المصرفية الالكترونية ومؤشرات التنمية المستدامة اجندة 2030|.

الجانب النظري للبحث

أولاً. مفهوم رقمنة التعاملات المصرفية: يرتكز مفهوم الرقمنة على التحولات التاريخية والتكنولوجية التي طالت مختلف القطاعات، إذ بدأت تطبيقاتها الأولى في المؤسسات المعلوماتية خلال خمسينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة وبريطانيا، عندما أدخلت الحواسيب لتحسين الأنشطة المكتبية واستبدال السجلات الورقية بأنظمة إلكترونية وتوسعت الرقمنة تدريجياً لتشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وكان اجتماع بروكسل عام 1995 كان نقطة تحول بارزة، إذ تبنت الولايات المتحدة مشروع المكتبات الرقمية بدعم من مؤسسات علمية مثل وكالة ناسا، بهدف تسهيل البحث العلمي وربط المعرفة عالمياً. وعرفها البنك الدولي " الانتقال من الخدمات المالية التقليدية إلى النظم الرقمية التي تتيح للمستهلكين إجراء المعاملات المالية باستخدام الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة، مثل الهواتف الذكية، بدلاً من التعاملات الورقية". يساهم هذا التحول في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وزيادة الكفاءة، وتقليل التكاليف (World Bank, 2018: 14)،

وعرفها أيضاً صندوق النقد الدولي (IMF): على أنها "إدخال التقنيات الرقمية في كافة جوانب النظام المالي بما في ذلك المدفوعات، وإدارة الحسابات، والإقراض، والاستثمار". وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن رقمنة الخدمات المصرفية تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات الذين قد لا يكون لديهم إمكانية الوصول إلى البنوك التقليدية(تقرير صندوق النقد الدولي، 2020: 12) ويرى "كريستوفر أتكينسون" رقمنة الخدمات

المصرفية بأنها: "العملية التي تتيح للبنوك تقديم خدماتها بشكل رقمي، من خلال منصات الإنترنت، والهواتف المحمولة، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الدفع الرقمي، بهدف تحسين تجربة العميل وزيادة الكفاءة التشغيلي (Atkinson, 2018: 56).

ثانياً. مؤشرات التعاملات المصرفية الالكترونية الرقمية في العراق:

1. **نسبة استخدام الخدمات المصرفية الرقمية:** يبين هذا المؤشر نسبة المستخدمين الذين يعتمدون على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية مقارنةً بعدد الزبائن الكلي للبنك (World Bank,2021:13).
2. **نسبة المعاملات الرقمية مقارنة بالمعاملات التقليدية:** يوضح هذا المؤشر نسبة المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنت (Online) مثل (التحويلات المصرفية، الدفع الإلكتروني، المعاملات عبر الهاتف المحمول زين كاش) بتلك التي تتم عبر الفروع التقليدية أو أجهزة الصراف الآلي (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2020: 155).
3. **أجهزة الصراف الآلي(ATM)** : يقيس هذا المؤشر مدى انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) في العراق، وكذلك مدى استخدامها في إجراء المعاملات المالية اليومية. المؤشر يعكس نسبة المعاملات التي تتم عبر التطبيقات المحمولة مثل زين كاش ونخيل، اللتين تتيحان الدفع الإلكتروني والتحويلات. (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي،2020: 156).
4. **نمو استخدام المحافظ الإلكترونية(E-wallets)** : يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الأفراد على المحافظ الإلكترونية لتسهيل المعاملات المالية اليومية، بما في ذلك دفع الفواتير وشراء المنتجات (البنك المركزي العراقي، تقرير الشمول المالي،2021: 12).
5. **مؤشر الأمان في المعاملات الرقمية:** يعكس هذا المؤشر مدى مستوى الأمان في المعاملات الرقمية التي تتم عبر الإنترنت أو التطبيقات المصرفية، والذي يشمل التشفير، التحقق الثنائي، وأدوات الوقاية من الاحتيال (Bank for International,2021: 25).

ثالثاً. مفهوم التنمية المستدامة: ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري ورأس المال البشري وهناك تعريفات مختلفة لمفهوم التنمية المستدامة فاليونسكو تعرفها إلى أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها عرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (1980) على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع، في حين يعد البنك الدولي أن نمط الاستدامة هو رأس المال ويعرف التنمية المستدامة بأنها تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن بينما (فريدة، ولمين، 2018: 602) وعرفتها أيضاً اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها (أبو النصر، ومحمد، 2017: 81-82).

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى بأن استعمال الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل. وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها. وحسب المفهوم الاقتصادي يأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين الأول: في دول الشمال الصناعية:

يقصد خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً. أما الثاني: في الدول الفقيرة والنامية هو توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب (اللبدي، 2015: 149).

رابعاً. أهم أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة لعام 2030 التي لاقت دعم السلطة النقدية في العراق: (البنك المركزي العراقي، التقرير الطوعي الوطني، 2021: 33-60)، (البنك المركزي العراقي، التقرير الطوعي الثالث، 2023: 1-5).

1. **الصحة الجيدة والرفاه:** يكمن هذا من خلال زيادة التمويل في قطاع الصحة وتعزيز قدرات جميع الدول في مجال الانذار المبكر والحد من المخاطرة وادارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية ويكون الغاية منه خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من (70 حالة لكل 100000) من المواليد الأحياء.
2. **التعليم الجيد:** ويأتي ذلك من الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما فيها المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة وضمان تكافؤ الفرص لجميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني بماقي ذلك التعليم الجامعي بحلول2030.
3. **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:** كفالة المشاركة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة ويتضمن هذا المؤشر نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن 20 و24 سنة وتزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشر ونسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف بحسب الجنس.
4. **الطاقة المتجددة بأسعار معقولة:** تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة بحلول عام2030.
5. **تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق:** تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتامين والخدمات المالية للجميع وتوسيع نطاقها ويتضمن هذا المؤشر معدل نمو مستو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل البطالة بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الاعاقة.
6. **الصناعة والابتكار والبنية التحتية:** تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة من خلال تحسين الدعم المالي والتكنلوجي والتقني.
7. **بناء السلام ومؤسسات قوية:** عضوية الدول النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات ويتضمن هذا لمؤشر الحد بقدر كبير القتل العمد لكل (100000) نسمة بحسب عمر ونوع الجنس.
8. **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:** تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي تكملها شركات أصحاب المصلحة المتعددين التي تحشد وتتقاسم المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان ولا سيما الدول النامية ومؤشرات هذا الهدف تتضمن (مجموع الايرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الميزانية العامة الممولة من الضرائب المحلية، ونسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت).

خامساً. التحديات الصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة: يواجه العراق تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، إذ تشكل الازمات الاقتصادية عقبة في تحقيق التنمية مما أدى ذلك إلى زيادة الأضرار بالبيئة والعمل على زعزعة الاستقرار في البلاد. لذا فأن إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة هو من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة. كما وإن التخفيف من حدة الفقر والبطالة وتحسين مستوى التعليم والوضع الصحي في ظل ندرة الموارد المالية تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق وهناك متطلبات يجب توافرها في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي) وتتطلب هذه تضافر الجهود الحكومية بطالبة المجتمع الدولي ببذل جهود استثنائية بمساعد العراق على مختلف الأصعدة منها السياسية، الاجتماعية، والبيئية (تقرير اهداف التنمية المستدامة، 2018: 4).

سادساً. المؤشرات النقدية المحفزة للنمو المستدام: في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتزايدة، أصبحت التنمية المستدامة هدفًا استراتيجيًا يسعى إليه صُناع القرار حول العالم، إذ يُعد النظام النقدي أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذا الهدف من خلال دوره الحيوي في تحفيز النمو الاقتصادي بطريقة تدعم الاستدامة على المدى الطويل والشكل رقم (1) يوضح المؤشرات أهم المؤشرات النقدية المحفزة للنمو الاقتصادي المستدام (البنك المركزي العراقي، تقرير الاقتصاد الكلي، 2020: 8)

شكل (1): المؤشرات المحفزة للنمو الاقتصادي المستدام

من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي،2020).

وقد أشارت خطة التنمية الوطنية للمدة (2024-2028) إلى اتمتة جميع الأنشطة المصرفية وبناء شبكة ربط الكترونية بين المصارف في جميع انحاء العراق، مع الاستمرار بتطوير البنية التحتية التقنية في البنك المركزي وفروعه فضلاً عن تنمية البنى التحتية في القطاع المصرفي باعتماد

أفضل الممارسات العالمية، وبما يتوافق مع أطر العمل والمعايير الخاصة بالبنوك المركزية. وكذلك تعزيز وتطوير أمن المعلومات والأمن السيبراني وحماية البيانات.

الجانب العملي التحليلي

أولاً. نظرة على المصارف الرقمية في العراق: قدمت الخطة الاستراتيجية الثالثة للبنك المركزي العراقي (2024-2026) الهدف الثالث منها هو تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي والقطاع المصرفي ويعد التحول الرقمي من الأهداف المهمة لنجاح الأعمال البنكية الحديثة المبنية على التقنيات المتاحة وتحسين الأداء المالي للبنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي وتلبية حاجات الزبائن ونتيجة التطور الهائل الذي يشهده العالم اليوم في مجال التكنولوجيا الرقمية والتي القت بظلالها على المجالات كافة عمد البنك المركزي على تنفيذ المشاريع التقنية وكالآتي:

- تهيئة وتصميم البنية التحتية ومركز البيانات بناية البنك المركزي العراقي الجديدة من خلال اعداد وثيقة متطلبات تقديم العروض (PFR) والملاحق واستحصال الموافقات الاصولية بالشركات المختارة.
- استكمال مشروع انشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكيبل الضوئي من خلال توقيع العقد مع شركة رصينة وفحص وتشغيل المشروع.
- تطوير أدوات وأنظمة مركز ادارة الأمن السيبراني (SOC) واعتماد نهج متقدم لتعزيز الأمن السيبراني في البنك والقطاع المصرفي، إذ تم إعداد دراسة تطوير هيكلية أمن المعلومات وتحليل المتطلبات واعداد خطة استراتيجية لتطوير بيئة أمن المعلومات والامن السيبراني للبنك المركزي العراقي والقطاع المالي والمصرفي ومن ثم استحداث تشكيل يعنى بالمراقبة والاستجابة والتحليل السيبراني وتحديد مهام عملية لها.

إذْ قام البنك المركزي العراقي بوضع خارطة لتبني العملات الرقمية للقطاع المصرفي وذلك من خلال تشكيل فريق عمل وحضور الندوات واعداد الدراسات للعملة الرقمية للبنوك المركزية والتعاقد مع شركة استشارية لدراسة السوق وجميع البيانات الخاصة بمتطلبات اعداد طلب تقديم المعلومات (RFI) (البنك المركزي العراقي، الخطة الاستراتيجية الثالثة،2024-2026: 9-10).

إذْ قام البنك المركزي العراقي بإصدار ضوابط الترخيص للمصارف الرقمية في العراق خلال شهر أيار عام 2024، وهو بصدد دراسة الطلبات المقدمة في ضوء المتطلبات الخاصة بالمصارف الرقمية، مع الأخذ بنظر الاعتبار المخاطر والمحددات المتعلقة بالمصارف الرقمية خصوصًا فيما يتعلق بمخاطر الأمن السيبرانية. انّ الهدف الأساسي لترخيص المصارف الرقمية هي من أجل مواكبة التطورات في البيئة المصرفية، فضلاً عن توفير التنوع في تقديم الخدمات المصرفية في ظل التقدم التكنولوجي الذي يسهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل وصول الزبائن إلى الخدمات المصرفية والمشار لها في ضوابط الترخيص الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي في الملحق رقم (1) (البنك المركزي العراقي، 2024:2-15) وأشار محافظ البنك المركزي العراقي في مؤتمر المدفوعات الالكترونية وتحقيق الاستقرار المالي الذي عقد في بغداد بتاريخ 2024/9/14 الى انّ التطورات المصرفية وتوظيفها في اتجاه يخدم الجمهور جعلنا نخطو باتجاه المصارف الرقمية في العراق كونها تجربة جديدة في دول العالم مشيرًا إلى أن العراق سيكون واحدًا من الدول التي تتقدم في المصارف الرقمية إذ إنّ عدد الطلبات على المصارف الرقمية في العراق بلغ (60-70) مصرفًا والبنك المركزي سيختار عدد محدود كمرحلة أولى وفق الضوابط والشروط المعمول بها وستخضع

إلى مرحلة تقييم من البنك المركزي العراقي.(البنك المركزي العراقي، مؤتمر المدفوعات الالكترونية،2024: 1-2).

ثانياً. تحليل مؤشرات المصارف الرقمية: بعدما تم التطرق إلى المصارف الرقمية في العراق ومؤشراتها سيتم الآن تحليل هذه المؤشرات وفق البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي/ الموقع الاحصائي، وقد استخرج الباحثين معدل النمو لهذه المؤشرات التي تخص المصارف الرقمية وهي محافظ الكترونية يتم التعامل بها من خلال نقود الكترونية بين الزبائن تتوفر في هذه المحافظ ولإنجاز تعاملاتهم اليومية بشتى الاشكال،

إذ سجل معدل نمو محفظة زين كاش لعام 2021 من شهر شباط انخفاضًا والبالغ (20.01%)، في حين سجل في شهر اذار ارتفاعًا بنسبة (45.35%) ثم ارتفع نسب استخدام محفظة زين كاش حتى عام 2024 من شهر تموز بنسبة (18.1%) ويعزى ذلك إلى حاجة الجمهور للتعامل بالتقنيات المصرفية وذلك لتحقيق السرعة والامان في حساباتهم فضلا عن ذلك الاجراءات الحكومية في الزام الدوائر الحكومية بالدفع الالكتروني لتقليل نسب الفساد المالي فضًلا عن مواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية، أما محفظة اسيا حوالة وهي محفظة مرخصة أيضًا من قبل البنك المركزي العراقي والتي تم تعديل اسمها إلى (اسيا باي) فقد كانت معدل نموها لشهر شباط من عام 2021 بنسبة (94.49%) واستمرت المحفظة بالتذبذب حتى الانخفاض في شهر تموز من عام 2024 بنسبة (8.46%) ويعزى ذلك إلى انخفاض استخدام هذه المحفظة بسبب قله الخدمات التي تتوفر بهذه المحفظة فضلاً عن سوء عدم التغطية الالكترونية (الانترنت) في هذه المحفظة مما دفع بالزبائن نحو التعامل بمحافظ أخرى، أما محفظة ناس باي بلغت نسبة نموها لشهر شباط من عام 2021 انخفاضًا بنسبة (19.21%) واستمر بتطور استخدامها من قبل الزبائن إلى الانخفاض حتى بلغ في شهر تموز من عام 2024 نسبة (22.73%) ويعزى ذلك إلى أنها محفظة جديدة وتفتقر إلى الخدمات فضًلا عن أنها تعاني من الترويج في استخدامها مقارنة ببقية المحافظ المنتشرة في القطاع المصرفي وإن بيانات هذه المحافظ موجودة في الملحق رقم (2) وقد تم استخراج مع النمو لهذه المحافظ من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات ملحق رقم (2).

جدول (1): معدل نمو بعض مؤشرات المصارف الرقمية في العراق للمدة (2021-1-2024-7)

السنة/ الشهر	نمو زين كاش %	نمو اسيا باي %	نمو ناس باي %
2021-1	-	-	-
2021-2	-20.01	94.49	-19.21
2021-3	45.35	-79.42	19.75
2021-4	3.35	36.11	1630.04
2021-5	16.64	-1.29	-91.80
2021-6	-10.58	15.97	56.42
2021-7	12.95	18.10	8.03
2021-8	-24.07	183.51	-8.15
2021-9	-9.94	-20.94	15.81
2021-10	14.16	24.03	23.44

السنة/ الشهر	نمو زين كاش %	نمو اسيا باي %	نمو ناس باي %
2021-11	1.55	-11.36	-35.91
2021-12	51.48	-40.57	71.68
2022-1	-6.24	-29.18	201.02
2022-2	-9.26	-12.49	-53.56
2022-3	-0.31	148.70	5.38
2022-4	2.57	6.88	26.80
2022-5	12.71	-72.56	-44.84
2022-6	12.39	11.58	55.30
2022-7	-5.43	-80.94	-7.86
2022-8	14.8	-7.24	112.54
2022-9	3.39	15.82	-29.70
2022-10	18.13	27.22	21.45
2022-11	-2.89	-27.04	-63.23
2022-12	-0.43	11.98	62.63
2023-1	-7.56	-70.92	6.87
2023-2	5.24	379.23	-75.47
2023-3	45.3	-83.65	279.73
2023-4	7.6	557.69	61.31
2023-5	30.29	1034.15	-30.63
2023-6	-10.61	-56.81	-42.87
2023-7	26.77	96.38	37.82
2023-8	-0.73	2.56	-13.01
2023-9	-10.24	-21.77	25.30
2023-10	12.08	13.23	-18.13
2023-11	-12.05	87.25	13.39
2023-12	7.06	927.10	-5.63
2024-1	-4.56	60.94	36.89
2024-2	-1.57	-33.16	-7.71
2024-3	14.98	-34.96	-4.22
2024-4	9.43	-36.84	2.59
2024-5	3.16	31.30	30.63
2024-6	-1.23	-50.96	-25.07
2024-7	18.1	-8.46	-22.73

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

-تم استخراج معدل نمو من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، الملحق رقم (2)، سنوات مختارة.

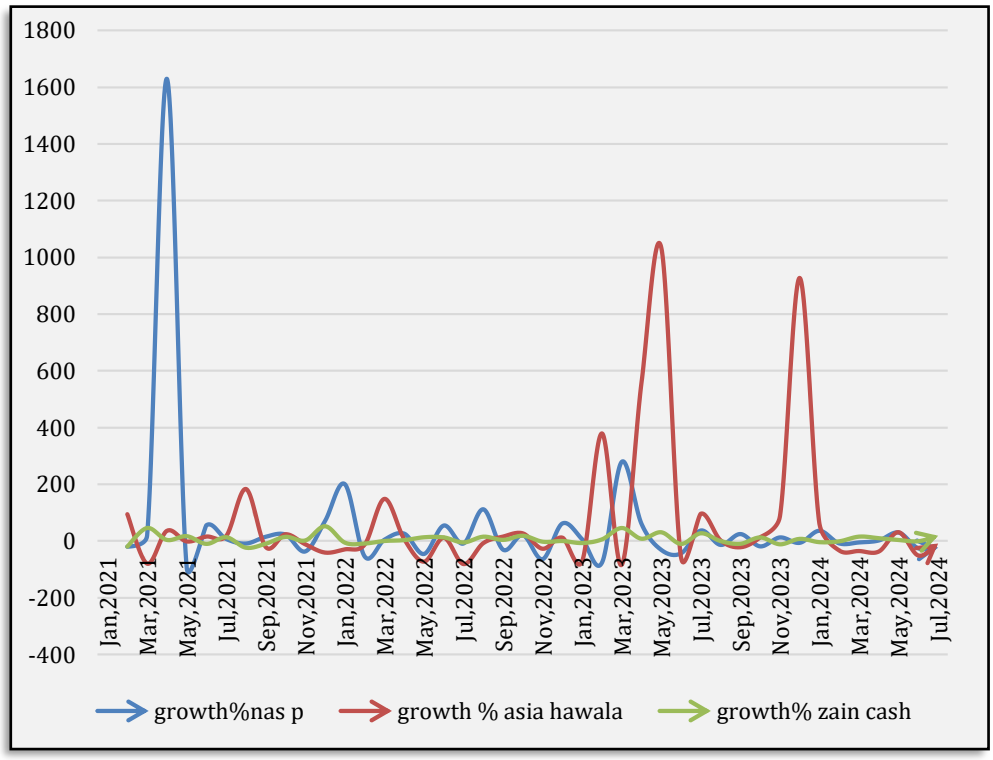

شكل (2) معدل نمو مؤشرات المصارف الرقمية للمدة (2021-1-2024-7)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت البيانات تبايناً في معدلات تبني الخدمات المصرفية الرقمية بين المحافظات العراقية، مما يشكل عائقًا أمام تحقيق الشمول المالي كأحد أهداف التنمية المستدامة، إذ إن ضعف البنية التحتية والتفاوت الجغرافي يعوقان تحقيق العدالة في الوصول إلى الخدمات.
2. ساهمت الخدمات المصرفية الرقمية بشكل ملحوظ في تقليل الفجوة بين الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية، وذلك يدعم أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالشمول المالي وتقليل التفاوت الاقتصادي.
3. عدم استدامة استراتيجيات التحفيز والتسويق أدى إلى تقلبات حادة في معدلات النمو الشهري، ما يعكس الحاجة إلى دمج هذه الاستراتيجيات ضمن خطة تنموية وطنية مستدامة تدعم التحول الرقمي طويل الأجل.
4. ان ضعف البنية التحتية ونقص أنظمة الأمان السيبراني لا يؤثر فقط على تبني الخدمات الرقمية بل يعيق أيضاً أهداف التنمية المتعلقة بالابتكار والبنية التحتية.

ثانياً. التوصيات:

1. تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية بما يتماشى مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على تطوير شبكات الإنترنت وتأمينها لضمان الوصول العادل للخدمات الرقمية في جميع المحافظات.
2. اعتماد سياسات حكومية تهدف إلى تقليل التفاوت في الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية، بما يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والشمول المالي، مثل تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تطور حلولًا رقمية تلبي احتياجات الفئات المحرومة.
3. تضمين التوعية الرقمية كجزء من خطط التنمية الوطنية (2024-2030)، لضمان تعزيز المعرفة بأهمية التحول الرقمي ودوره في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
4. تطوير إطار وطني للأمان السيبراني يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، لضمان أمان التعاملات المصرفية الرقمية وتعزيز ثقة المواطنين بالخدمات الرقمية، مما يدعم التحول الرقمي المستدام.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

1. عبد الستار الصاوي أحمد، سارة (2023). فاعلية برنامج قائم على أبعاد التنمية المستدامة في تنمية الوعي بالتغير المناخي والتفكير المستقبلي لدي الطلاب المعلمين شعبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية .مجلة كلية التربية أسيوط .
2. كافي فريدة هماش لمين (2018). استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة مجلة الحقيقة 42.
3. اللبدي، نزار، عوني، (2015) التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الطبعة الاولى، دار دجلة للنشر، المملكة الاردنية الهاشمية.
4. هرموزي، أحلام، و، بوزيد، اعمر (2024). استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة-تجربة الامارات العربية المتحدة .

التقارير الاقتصادية:

1. البنك المركزي العراقي، تقرير الشمول المالي 2021.
2. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2020.
3. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء قسم احصاء التنمية البشرية تقرير اهداف التنمية المستدامة، 2018.
4. وزارة التخطيط اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة 2021، التقرير الطوعي الثاني، العراق والعودة الى المسار التنموي.
5. التقرير الطوعي الثالث للبنك المركزي العراقي في تحقيق اجندة التنمية المستدامة 2030.
6. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي،2020.
7. البنك المركزي العراقي، الخطة الاستراتيجية الثالثة، (2024-2026).
8. البنك المركزي العراقي، (2024)، دائرة الرقابة على المصارف، قسم التراخيص والضوابط والتعليمات، ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق، العدد 157/4/9 في 2024/3/28.

9. البنك المركزي العراقي، المكتب الاعلامي، مؤتمر المدفوعات الالكترونية والاستقرار المالي، 2024/9/14.

ثالثاً. المصادر الأجنبية:

1. Fintech: The experience so far(2020) , https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/12/21/Fintech-The-Experience-So-Far-423671.
2. Central Bank of Iraq. (2021). Financial inclusion and the role of ewallets in Iraq. Central Bank of Iraq. *https://www.cbi.iq*.
3. Atkinson, C. (2018). Digital Banking: A Guide to Technology for Financial Institutions. Wiley. (p. 56).
4. World Bank. (2018). The future of digital financial services in developing economies. World Bank Group..*https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector*.
5. World Bank. (2021). Digital financial services and financial inclusion in Iraq: Challenges and opportunities World Bank Group. *https://www.worldbank.org/en/region/mena*.
6. Central Bank of Iraq. (2020). Annual report on the state of digital banking and financial services in Iraq Central Bank of Iraq. *https://www.cbi.iq*.
7. Bank for International Settlements. (2021). Cybersecurity and financial transactions in Iraq.Bank for International Settlements. *https://www.bis.org*.